



نص الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الواحدة والثلاثين للمسيرة

الخضراء

6 نوفمبر 2006

«الخضراء، التي هي عماد البلاد والسياسة، هي التي تأسست في 1956، في 14 أغسطس، في عهد الملك محمد الخامس، في عهد الملك الحسن الثاني، في عهد الملك محمد السادس، في عهد الملك محمد السادس، في عهد الملك محمد السادس»

شعبي العزيز،

بمشاعر العرفان والوفاء والالتزام، نخلد اليوم الذكرى الواحدة والثلاثين، لانطلاق المسيرة الخضراء المكفرة.

أما العرفان، فلمبدعها والذنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، وللمشاركين فيها، وللشعب المغربي القاصبة، على تضحياته الجسيمة، في هذه الملحمة السلمية، التي مكنت بلادنا من استرجاع أقاليمها الجنوبية.

وأما الوفاء، فللمبادئ التي جسدتها المسيرة الخضراء، من التحام بالعرش وإجماع وطني على الوحدة، وتعبئة شعبية دائمة، وتشبع حضاري بقيم السلام والحوار.

ومن ثم كان التزامنا، منذ اعتلائنا العرش بهذه المبادئ، في تدبير كل القضايا الوطنية الكبرى، وقد سلكنا في ذلك نهجا ديمقراطيا أصيلا، عماده إدماج كل القوى الحية للأمة، والفاعلين المعنيين، في معالجتها بالحوار والتشاور، لجعل القرارات المصيرية تنبثق من القاعدة، كي تتبلور على مستوى القمة.

وعلى هذا الأساس قامت مبادراتنا في تخويل أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا مومعا، في نطاق سيادة المملكة، ووحدهما الوطنية والترابية. وقد قلصنا في هذا الشأن خطوات متقدمة، ضمن مسار تشاوري، وطني ومحلي.

وفي هذا الصدد، نجدد الإشادة بروح المسؤولية، والتجاوب الكبير، الذي أبدته الأحزاب السياسية، من خلال تقديم مقترحاتها البناءة لجلالتنا.



كما ننوه ، في نفس الوقت، بما يبذله المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، رئاسة وأعضاء، من جهود مخلصه، متشعبة بالغيرق الوصنية، سواء للدفاع عن مغربية الصحراء، أو في إعداد تصورهِ بشأن الحكم الذاتي، ورفعه إلى جلالتنا، في الأسابيع المقبلة.

وبذلك نستكمل التشاور مع أوسع قاعدة شعبية، محليا ووطنيا، لبلورة مقترح المغرب، المسجد للتوجهات الثلاثة الأساسية، في سياستنا الداخلية والخارجية.

فعلى المستوى الوطني، سنواصل المضي قدما، في تعزيز صرحنا الديمقراسي، بالجهوية المتقدمة، باعتبارها قوام الدولة العصرية، التي نرسي دعائمها.

وعلى الصعيد المغاربي والإقليمي، نؤكد بهذا النهج حرصنا على وحدة المغرب العربي، وعلى تجنب المنطقة وجهة الساحل، وجنوب-شمال المتوسط، ما يمكن أن ينجم عن زرع كيان وهمي، من ويلات البلقنة وعدم الاستقرار، وتحويلها إلى مستنقع لعصابات الإرهاب، والتفريب والتجار في البشر والسلاح. وتلكم هي المخاطر التي يعمل المغرب على مواجهتها من خلال اقتراح الحكم الذاتي، كتوجه ديمقراسي.

أما على المستوى الدولي، فإن المغرب بهذا التوجه، يخل ويفا للترامه الثابت، بالتعاون الصادق مع المنتظم الأممي، ومع أمينه العام، وممثله الشخصي، من أجل الإسهام في إيجاد حل سياسي توافقي، تنخره فيه بجدية، كل الأطراف المعنية فعلا بهذا النزاع.

وهو ما يتطلب مضاعفة التعبئة والحمود، للتصدي لمناورات ومؤامرات خصوم وحدتنا الترابية، بالعمل المكثف، للتعريف بمشروعية حقنا، وصواب موقفنا، الذي يخص بمساندة القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، وعدد متزايد من البلدان الشقيقة والصديقة لعدالة قضيته. كما أن المغرب سيواصل جهوده الدؤوبة، لتحقيق التنمية الشاملة، بهذه الأقاليم العزيزة علينا.

وفي هذا الصدد، فإننا نوجه كل الفاعلين المعنيين، من سلطات عمومية ومنتخبة، وقضاء خاص، ووكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، وسكان هذه الربوع الغالية، إلى تضافر جهودهم، وإيلاء عناية خاصة للبرامج التي تمس الواقع المعيش لرعايانا الأوفياء بالصحراء، إلى جانب الأوراش الهيكلية الكبرى، بتناسق مع المشاريع المبرمجة، في نطاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تضم هذه الأقاليم في صدارة أولوياتها.



شعبي العزيز، إن حرصنا على تفعيل الخيار الديمقراطي التنموي، لا يقتصر فقط على توحيد وحدتنا الترابية، وإنما يشمل أيضا كل القضايا الوصية الكبرى، حيث اعتمدنا في معالجتها نفس المقاربة التشاورية الإدماجية، القائمة على المشاركة الفعلية، لمختلف المعنيين في اقتراح الحلول الأنسب لها.

ومن هذا المنطلق، كان حرصنا القوي على إيلاء عناية خاصة لقضايا جاليتنا بالخارج، وذلك من خلال اعتماد سياسة جديدة للهجرة، ذات بعدين : أولهما بعد خارجي نعمل في إطاره على الدفاع عن حقوقهم في بلدان الإقامة، وتمكينهم من ممارستها بدون تمييز، وذلك في نطاق الاتفاقيات الثنائية المبرمة، ولاسيما مع البلدان الأوروبية.

ويقدر ما نشيد باحترام مواظبتنا بالخارج لقوانين بلدان الهجرة، فإننا حريصون على الحفاظ على هويتهم الثقافية والدينية المغربية الأصيلة، القائمة على التسامح والاعتدال، واحترام الاختلاف، وتجسيد الإسلام البناء.

أما البعد الثاني، فهو بعد داخلي وحصني، قائم على انتهاج سياسة جديدة، منصفة لجاليتنا بالخارج، التي تحظى لدى جلالتنا بمكانة خاصة، اعترافا منا بكونها في صلب القوس الحية، المساهمة بدورها الفاعل، في تنمية المغرب وتحديثه، وإشعاعه الحضاري، وتماسكه الاجتماعي، وتصوره الديمقراطي.

وفي هذا السياق، كان تأكيدنا على تمكين أفراد جاليتنا من شروط ممارسة مواظبتهم كاملة، بتوسيع انخراطهم ومشاركتهم، في كل مجالات الحياة الوصية.

وإننا لجد معتزين بالصدى الإيجابي، الذي لقيته مبادراتنا من قبل جاليتنا في الخارج. وتجاوزا مع تطلعهم للانخراط في تفعيل هذه المشاركة، فقد قررنا السير على نفس النهج الديمقراطي المتدرج. فبعد تخويلهم حق المشاركة السياسية، بتمكينهم من أن يكونوا ناخبين أو منتخبين بأرض الوطن، فإننا سنعزز هذا المكسب الديمقراطي، بإقامة المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج.

وفي هذا الصدد، قررنا تكليف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وهو المؤسسة الوصية التعددية والمستقلة، التي جعلنا ضمن مهامها الدفاع عن قضايا المغاربة بالخارج، بإجراء



المشاورات الواسعة، مع كل المعنيين، لإبداء رأي استشاري بخصوص إحداث المجلس الجديد،
بكيفية تجمع بين الكفاءة والتمثيلية، والمصداقية والنجاعة.

وفي ضوء ما سيرفع لجلالتنا في هذا الشأن، سنقوم بوضع الكهيمير الشريف، المحدث للمجلس الأعلى
للجالية المغربية بالخارج، على أن تتولى تنصيبه، إن شاء الله، خلال سنة 2007.

وإننا لحريصون على أن يشكل هذا المجلس مؤسسة ناجعة لإسهام جاليتنا في النهضة الشاملة، التي
يعرفها وطنهم المغرب، نصر لما أبدنوا عنه من تعلق بهويتهم الوطنية، ومن تعبئة والتزام في
تقدم بلدهم، والدفاع عن وحدته، والانخراط في المشروع الديمقراطي والتنموي، الذي نواصل
إنجازه بإرادة راسخة وخص حثيثة، لما فيه خير جميع مكونات شعبنا الأبى، داخل الوطن
وخارجه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".